الحالة المدنية (التسجيل الحيوي)

المفهوم والدور

مصلحة حكومية ذات طابع شرعي، تعد المصدر الأول لمعرفة الحركة الطبيعية للسكان سنويا.

- دور إداري
- دور إحصائي

دور اداري

1. تسجيل أو تقييد مستمر روتيني واجباري للوقائع الديموغرافية (أي الأحداث الحيوية) التي تحدث خلال السنة: الولادات، الوفيات، المواليد الميتة، الزواج، الطلاق، التبني وتغيير الاسم وغيرها.
2. تسليم وثائق ادارية قانونية على غرار شهادة الميلاد، شهادة الوفاة وعقد الزواج...تثبت حدوث الحدث وتستعمل في مختلف الميادين كالتعليم، دفن الموتى والميراث... ومن ثم ضبط الأمور المتعلقة بالأحوال المدنية من واجبات وحقوق.
3. رقابة قضائية متجسدة في شخص رئيس المحكمة ورقابة ادارية متمثلة في شخص والي الولاية

دور احصائي

1. الالتزام بتصريح إحصائيات الحوادث الديموغرافية (المواليد، الوفيات، المواليد الميتة والزواج)
2. جمع البيانات الاحصائية وإرسال الاستمارات للجهات المعنية (الديوان الوطني للإحصائيات)
3. على مستوى الديوان الوطني للإحصائيات يتم تنظيم، تحليل ونشر النتائج على شكل بيانات احصائية وجداول تكرارية واحصائية ورسومات بيانية في منشورات دورية تصدر عن الديوان

تنظيم الحالة المدنية في الجزائر

أ/ الحالة المدنية أثناء الاستعمار

مرسوم 7 ديسمبر 1830 الذي أصدرته السلطات الفرنسية بخصوص الجالية الأوربية المقيمة في الجزائر والخاص بالحالة المدنية، فرض التسجيل الإجباري للحدث الديموغرافي.

قانون 23 مارس 1882 الذي نظم بصفة دقيقة تسيير الحالة المدنية بالجزائر، نص على:

- في كل بلدية سوف يتم إجراء إحصاء عام للسكان المسلمين.
- نتائج هذا الإحصاء سوف تدون في سجل خاص يدعى سجل الأم registre matrice الذي أصبح حاليا يسمى سجل الحالة المدنية.
- على كل أسرة لا تحمل لقب أن تختار واحد ويدون على هذا السجل.
- الإعلان عن كل واقعة للحالة المدنية (الولادات، الوفيات والزواج).

في 30 سبتمبر 1934 قررت الحكومة العامة استعمال لأول مرة في الجزائر كشوف فردية لكل حدث ديمغرافي: (1) الولادات الحية، (2) الولادات الميتة، (3) الوفيات، (4) الزواج، (5) الطلاق، (6) الاعترافات بالطفل الغير الشرعي، (7) التسجيل أو التصحيح. كان تسجيل الوقائع يتم من طرف ضباط الحالة المدنية الذين كانوا يملئون في البداية تقريرا إحصائيا لكل حدث قبل تسجيل الحدث. ترسل التقارير كل ثلاثة شهور إلى الحاكم العام للجزائر الذي يتمركز لديه التجريد الإحصائي للحالة المدنية.

ب/ الحالة المدنية بعد الاستقلال

عرفت الجزائر مشاكل كثيرة غداة الاستقلال، من بينها والتي شغلت بعمق الحكومة الجزائرية مشاكل الحالة المدنية وإحصاءاتها، فبادرت بتغيير نظام تجميع المعلومات للحالة المدنية، إذ طبعت ثلاثة استمارات إحصائية جديدة ابتداء من الفاتح جانفي 1964 بدلا من الكشوف الفردية السابقة "رقم 1 الاستمارة الإحصائية للزواج، رقم 2 الاستمارة الإحصائية للمواليد الحية أو المواليد الميتة، رقم 3 الاستمارة الإحصائية للوفيات" وقررت تعميمها عبر كل بلديات الوطن مع تمركز الاستغلال. رغم أن هذه الاستمارات الفردية شكلت تقدم ملحوظ، إلا أنه أكتشف من جهة نقص في محتوياتها وثقل استغلالها من جهة أخرى. لتفادي هذه الوضعية، أصدرت الحكومة مرسوم تشريعي في 19 فيفري 1970 ينص على تنظيم جديد وتسيير حسن للحالة المدنية.

إن هذا المرسوم يقضي بتنظيم الحالة المدنية ويحدد مهام ضابطها، إنه هو المسؤول:

- الأول المكلف بتسجيل كل وقائع الحالة المدنية وميزاتها التي يجب أن تقيد على السجلات الرسمية كما على الاستمارات الإحصائية.
- عن احترام الآجال المحددة للإعلان عن كل حدث (5 أيام للولادات، 24 ساعة للوفيات والزواج في نفس الوقت الذي يتم فيه القران أمام الضابط، أحيانا يتم أمام الموثق الذي يرسل إشعار للضابط خلال 3 أيام ليتم تسجيل العقد قبل 5 أيام في السجل واستخراج الدفتر العائلي)
- عن تسجيل الأحداث في الأماكن التي وقعت فيها.
- عن تسجيل الولادات الميتة مع شرح ضرورة الإدلاء بها للمواطن، وعلى مندوبي المصالح الصحية كذلك أن يحرسوا على دقة تسجيلها على القوائم الخاصة بها وإرسالها إلى البلدية.

منذ سنة 1970، قررت المديرية العامة للإحصاء إدخال أربعة استمارات أكثر وضوح وشمولية (1. مواليد أحياء أو مواليد أموات، 2. وفيات، 3. زواج و4. طلاق). حيث يجب ملئها في وقت الإعلان عن الحدث وبحضور المعني، وإرسالها إلى مديرية الإحصاء المتمركزة في وهران (المكلف على مستوي الوطن آنذاك) كل ثلاثة أشهر لاستغلالها ونشر النتائج.

سنة 1976 غُيرت الاستمارات الفردية بأخرى لتسهيل عملية استغلالها وصدور النتائج في الآجال المحددة لها، كما تم إلغاء استمارة الطلاق رغم أنها تشكل مورد إحصائي هام حول هذه الظاهرة.

في الحقيقة، ثقل وتمركز الاستغلال لهذه الاستمارات، أدى إلى تعطيل هام لنشر المعطيات المتعلقة بالوقائع الحيوية. دامت هذه الوضعية على حالها إلى غاية سنة 1981، تاريخ بداية طريقة جديدة لجمع ونشر معطيات الحالة المدنية.

التنظيم الحالي لإحصاءات الحالة المدنية

منذ 1 جانفي 1981

قرر الديوان الوطني للإحصائيات بإنجاز بحثان (2) لجمع معطيات الحالة المدنية: الأول بحث شامل حول حركة السكان المسجلين خلال الشهر (B.N.M.) أما الثاني بالعينة.

بحث شامل حول حركة السكان المسجلين خلال الشهر B.N.M.

- الهدف منه جمع شهريا المعطيات المتعلقة بحوادث الحالة المدنية لـ 1541 بلدية في وقت معقول ونشر كل سنة خلال شهر فيفري أعداد المواليد والوفيات والمواليد الاموات وإحصاءات الزواج والطلاق...
- توفير المعطيات الخام اللازمة لحساب المعدلات الديموغرافية والصحية.

بحث بالعينة

- تشمل على عدد محدد من بلديات الوطن مختارة بطريقة سحب علمية متفق عليها. بلديات مقر الولاية سحبوا بطريقة نظامية منسقة بسبب حجمهم الديموغرافي وتواجد عدد كبير من المرافق الصحية مما يجعلها بلديات استقطاب بدون منازع.
- الهدف منه هو استمرارية الاستمارات الفردية لكل حدث ديموغرافي شاملة وسنوية للحجم والتركيبة أو البنية الديموغرافية للبلد حسب بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية للسكان مثل: الحالة الزواجية، المستوى التعليمي، النشاط الاقتصادي، الجنسية ومكان الإقامة... الخ، مع تحليل وصفي لمختلف وأهم العوامل السوسيوثقافية، الاقتصادية والاجتماعية المحددة لارتقاء المجتمعات في زمن معين.
- توقف البحث سنة 2008 دون الادلاء بأي سبب

بالرغم مما يوفره هذا **المسح الشامل (حركة السكان المسجلين خلال الشهر)** من مزايا، لتكوين فكرة حول الوضع الديموغرافي خلال الشهر بصورة سريعة والحصول على بيانات خامة لكل حدث حيوي لكافة بلديات الوطن، إلا أنه لا يخلو من **النقائص** التي لا يمكن أن نمر عليها دون أن نعددها:

- حساب مختلف الحوادث السكانية يدويا ينجم عنه زيادة أو نقصان تقديرها. تقديرات خاطئة للإحصائيات يضخم حدوث الواقعة أو يضعفها.
- مشكلة التعريف الناجم عنها الخلط في المفاهيم: عدم التفريق بين الوفيات المسجلة بعد حكم قضائي في البلدية حسب الجنس وبين الوفيات التي وقعت في البلدية خلال الشهر. كما يوجد خلط بين الولادات الميتة (mort-nés) المسجلة في البلدية حسب الجنس وبين الوفيات التي وقعت في البلدية خلال الشهر والوفيات الأقل من سنة (moins d'un an décès de).

- مشكل المفاهيم يظهر كذلك جليا عند الحديث عن الوفيات حسب الفئة العمرية، حيث وبما أن العمر الفعلي أو المضبوط (exacte) والعمر التام أو الكامل (révolues) أعمار غير مفهومة، فإن تسجيل وفاة فئة عمرية مكان فئة عمرية أخرى ليس مستبعد.
- أحيانا يتم بعث نسختين خلال الشهر نفسه وموقع عليهما من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي، تختلف كل واحدة عن الأخرى في مضمونها ومحتواها. هذا ما يجعلنا نقر أن هذه الاستمارة ليست مملوءة بطريقة صحيحة وغير مطابقة للواقع الديموغرافي للبلدية، وأحيانا فارغة لا تحتوي على أي معلومة ولا حتى عبارة "لا شيء Néant"، يمكن من خلالها أن نخلص إلى عدم تسجيل أي حادثة خلال الشهر. هذا ما يجعلنا نشك في نزاهة الموظفين ومسؤوليهم، ونؤكد تهاونهم وعدم اكتراثهم للنظام الإحصائي.
- ترسل بعض الاستمارات ليس بعد اليوم العاشر من الشهر الموالي ولكن قبل نهاية الشهر المعني وهذا ما يجعلها لا تتضمن الحركات المدنية الكاملة للشهر.(للعلم أن القانون حدد أجال تسجيل الولادات بخمسة أيام و الوفيات بأربع وعشرون ساعة). "إضافة إلى هذا كله يمكن عن طريق عدم معرفة أو عدم وعي أو استهتار أو تهاون العون المكلف بالتسجيل، أن يقوم بعملية العد قبل نهاية الشهر المعني أو يأخذ بالحسبان الأحكام القضائية."
- لا يمكننا استغلال نتائجها للمقارنة الجهوية، لأنها تمدنا بعدد الحدث حسب مكان التسجيل أي مكان وقوعه وليس حسب مكان الإقامة. وهذا ما يطلق عليه مشكل domiciliation
- الشيء السلبي الوحيد في شكل استمارة البحث الشامل، هو أن تعريف البلدية والشهر لا يظهر في الواجهة الثانية لاستمارة البحث وهذه الوضعية ينجم عنها خلط بين البلديات والأشهر في حالة استعمال هذه الأخيرة للفاكس في نفس الوقت كوسيلة لبعث استمارة البحث، حيث لا يمكن لموظف الديوان الوطني للإحصائيات أن يتكهن من هي البلدية المعنية والشهر المعني بهذه الواجهة التي لا تحمل آية معلومة حول البلدية والشهر، إلا بعد أن يتصل هاتفيا بالبلديات التي أرسلت هذه الاستمارات ويقوم بعد ذلك بلصق الورقتين أي الواجهتين المناسبتين معا.
- التأخر في إرسال الاستمارات المملوءة إلى الديوان الوطني للإحصائيات وأحيانا عدم وصولها. والسبب راجع من جهة إلى أن بعض البلديات تقوم بإرسال الاستمارة إلى دوائرها أولا (حسب القانون الداخلي للدائرة المعمول به) ومن جهة أخرى إلى تهاون ضابط الحالة المدنية وأعوانه المفوضين وعدم اكتراثهم ومبالاتهم لما يمكن أن تسببه هذه الوضعية من تأخر في تحليل ونشر إحصائيات الحالة المدنية والإعلان عنها.

آجال بعث الاستمارة يعتبر مشكل مادي بالغ الأهمية، بما أنه يتوقف عليه سرعة الاستغلال ونوعية النتائج. فكلما كان الإرسال متأخر، كلما كان فحص ومراجعة استمارات البحث بالعودة للمكاتب المحلية صعبا.

- يتم قبل كل سنة ميلادية إرسال أربعة وعشرون (24) استمارة فارغة لبلديات الوطن ليتم ملئها وإرسال إثنتا عشرة (12) منها إلى الديوان الوطني للإحصائيات حسب عدد الأشهر مع إبقاء النسخ الأخرى في البلديات، لكن يتفاجىء الديوان بعدم إرسال بعض البلديات لبعض الاستمارات بسبب نقصها ومطالبتهم بتزويدهم بنسخ إضافية أخرى. وما هي إلا ذرائع وحجج لا محل لها من الإعراب لتغطية التهاون واللامبالاة، وكأن البلدية لا توجد بها آلة طبع أو نسخ لتزويد نفسها بنفسها.

المدة الزمنية التي تستغرقها الاستمارات الإضافية للوصول إلى البلديات المعنية وعودتها يتسبب في تأخر تحليل ونشر النتائج. وأحيانا يجد الملحق الجهوي نفسه في موقف حرج في حالة عدم إمكانية تزويد هذه البلديات بالاستمارات اللازمة وذلك لأنها تتزود هي الأخرى بعدد محدد من طرف المديرية العامة بالجزائر العاصمة. ومن يتساءل عن مصير الاستمارات الأربعة والعشرون (24) يمكن أن نجيبه أنها ترسل إلى مديريات وهيئات أخرى (مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية سابقا وحاليا البرمجة ومتابعة الميزانية، مديرية الصحة والسكان، الدوائر) أو تفقد وتضيع في العالم الغير منظم للبلديات.

- يمكن أن نظيف، أن بعض البلديات تقوم بإرسال استمارات أخرى خاصة بهم غير استمارات الديوان الوطني للإحصائيات، أين نجد اختلاف في المعلومات لا سيما تلك المتعلقة بالوفيات حسب الفئة العمرية، حيث آخر فئة عمرية في استمارة البلدية هي 65 سنة فما فوق أما آخر فئة في استمارة الديوان هي 85 سنة فما فوق. وأمام هذه الحالة تبعث رسالة تصحيح أو مراجعة وإعادة النظر إلى البلدية المعنية، وأحيانا يتم ذلك باستعمال الهاتف (طبعا إذا كان موجود ولم يتم تغييره دون إشعار الديوان بذلك).
- أحيانا، بعض البلديات تقوم بإرسال الاستمارات إلى المديرية العامة بالجزائر لتقوم بدورة حول العالم، ويعود هذا الأخير إلى خطأ في العنوان وكأن عنوان الملاحق الجهوية للديوان الوطني للإحصائيات غير مبين على الاستمارات.

هذه الأخطاء وغيرها سببها:

- عدم كفاءة الأعوان المكلفين بتسجيل إحصائيات الحالة المدنية، حيث أن أغلبهم غير دائمين ولا يستقرون في منصب واحد وأحيانا تتعدد مهامهم، مما يجعل مصلحة الحالة المدنية تفتقر ليد عاملة مختصة، ذو تجربة وخبرة. وما يزيد المشكل تعقيدا عدم تشجيع الأعوان المؤهلين وترقيتهم وانعدام التكوين والرسكلة.
- عدم وجود مكاتب عمل ملائمة مخصصة لتسجيل إحصائيات الحالة المدنية، لتفادي الاتصال المباشر مع المواطن وما ينجم عنه من إزعاج وتشويش ومضايقة للعون المكلف بملأ استمارة البحث.
- انعدام الحملات التنشيطية، والتوجيهية وملتقيات تحسيسية وتوعوية، ولا يمكن حصر الحملات في الإعلامية فقط بل يجب أن تكون ميدانية أي على مستوى البلديات، الغرض منها مراقبة سير طريقة جمع المعطيات الإحصائية والخروج بتوصيات واقتراحات من أجل تحسينها والنهوض بها لأعلى المستويات.
- أخيرا عدم تقيد وامتثال الضباط والأعوان بالتعليمات المتعلقة بالنظام الإحصائي، وغياب الإجراءات الردعية والرقابة الصارمة (انوه للوالي ورئيس المحكمة وحتى للديوان)، مما ينجم عنه أخطاء كثيرة عند ملئ الاستمارات الإحصائية. ولا نتكلم هنا عن أحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الخاصة بالجانب الإحصائي وذلك لنقصها. وهذا ما يزيد من تهاون وعدم اكتراث المسؤولين عن مصلحة الحالة المدنية لهذا الجانب الحساس والهام.

فحص ومراجعة استمارة البحث الشامل / جودة البيانات

عملية الفحص ضرورية وأساسية في النشاط الإحصائي، وهي ترتكز على مراجعة استيفاء البيانات وتناسق بيانات الفرد الواحد وتوافق البيانات مع دليل الترميز المستخدم وغيرها.

المراجعة تخص الجانب الكمي للحوادث الديموغرافية الأربعة، وهي: المواليد، الوفيات، المواليد أموات والزواج. عدد الولادات والوفيات التي وقعت في البلدية. أول ما يفحص ويقيم من طرف أعوان الديوان من أجل التأكد من البيانات وإثبات التوازن والانسجام ورفع نسبة اكتمال التسجيل. هذه المراجعة الشهرية للعدد تتم عن طريق المقارنة بالنسبة لأشهر السنة نفسها أو بالنسبة لأشهر السنوات السابقة لها أو إلى متوسط السنة. ويعني ذلك تحديد عتبة أو مستوى ما، مع احترام بعد صحيح ومعقول.

ترميز استمارة البحث الشامل تشمل التعريف بالولاية، البلدية، شهر وسنة التسجيل. ولهذا الغرض يستعمل معجم الرمز الجغرافي. أما ترميز بقية بيانات الاستمارة تشمل الإحصائيات المختلفة الخاصة بكل واقعة.

موظف الديوان الوطني للإحصائيات حين يقف على شيء غير سوي، زيادة أو حذف أي تقدير غير صحيح للبيانات المجمعة، يتصل فورا بالبلدية المعنية لتصحيح الخطأ أو اللبس أو تأكيد ما جاء في استمارة البحث سواء عن طريق الهاتف أو عن طريق البريد أو عن طريق الفاكس إن وجد.

الفحص يشمل كذلك المقارنة بين عدد الوفيات الأقل من سنة والولادات الميتة والوفيات التي وقعت في البلدية خلال الشهر. حيث في أغلب الأحيان يقوم عون البلدية بالخلط بين هذين الحادثتين، ظنا منه أنهما حادثة واحدة، وعليه تحديد وتعريف جيد للمفاهيم يكون بمثابة الحل الأنجع لهذا اللبس والخلط. وما يجعل موظف الديوان الوطني للإحصائيات متأكدا من ذلك تكرار نفس العدد الخاص بالوفيات الأقل من سنة في خانة الولادات الميتة، وأحيانا نفس العدد المسجل في خانة الولادات الميتة نجده مسجل في خانة وفيات الشهر.

آخر مستوى المراجعة والفحص متعلق بتوزيع الوفيات حسب العمر، خاصة الأعمار الأولى والأخيرة.

المشكل يزداد حدة إذا تحدثنا عن الوفيات. وبما أن مفهوم العمر الفعلي والعمر التام غير مفهوم ولا يدركه أغلبية موظفي الحالة المدنية إن لم أقل كلهم، إلا إذا كان من خريجي معهد الديموغرافيا أو درس مقياس علم السكان، فإنه يقوم بتسجيل وفاة فئة عمرية مكان فئة عمرية أخرى، مما ينجم عنه تقديرات خاطئة بزيادة أو نقصان الوفيات حسب الفئة العمرية.

جمع الاستمارات ومراجعة البيانات وتصحيحها تتم كلها وتنتهي قبل نهاية السداسي الأول للسنة الموالية، مع احترام الآجال المحددة وذلك رغم كل الحواجز والعقبات المصادفة.

المسح بالعينة

عملية تسجيل الإحصائيات كانت تتم في استمارات فردية على شكل أوراق كل على حدا، كل ورقة خاصة بظاهرة ديموغرافية واحدة: الولادات الحية (نموذج 1)، الوفيات (نموذج 2)، الزواج (نموذج 3)، المولود الميت (نموذج 4). ثم غيرت باستمارات جماعية على شكل دفاتر إحصائية، كل دفتر خاص بظاهرة ديموغرافية واحدة. يمثل كل سطر عقد أو حالة ديموغرافية أما الأعمدة فتمثل الخصائص الفردية، الاجتماعية والاقتصادية لكل شخص مثل (عدد الأطفال التي أنجبتهم الأم، المهنة، المستوي التعليمي، الجنسية وتاريخ الازدياد....).

إرسال وجمع الاستمارات يتم كل ثلاثة أشهر:

- قبل 15 أفريل للثلاثي الأول من السنة المعنية
- قبل 15 جويلية للثلاثي الثاني من نفس السنة
- قبل 15 أكتوبر للثلاثي الثالث من نفس السنة
- قبل 15 جانفي من السنة الموالية للثلاثي الرابع.

اختيار طريقة المسح وانتقاء العينة يرتكز أساسا على أهداف البحث وعلى عدد معين من الانشغالات، الضغوطات والحدود التي لها علاقة بالوسائل المادية والبشرية وإلى الآجال المحددة لتنفيذ هذه العملية.

البحث نفذ على أساس طبقات التراب الوطني stratification، هذه العينة الطبقية تأخذ بعين الاعتبار من ناحية القوى السوسيواقتصادية والجغرافية ومن ناحية أخرى القوى الديموغرافية.

العدد الإجمالي لبلديات الوطن يساوي 1541، باستثناء بلديات مقر الولاية (48) نحصل على عدد يمثل قاعدة المسح لهذا البحث. البلديات المعنية رتبت تصاعديا حسب حجم الولادات بها. البلديات اختيرت بطريقة علمية (حسب وزنها الديموغرافي والبنى التحتية) تكون ممثلة لمجموع البلديات المتواجدة على التراب الوطني وبالتالي تعميم نتائج البحث على مستوى الوطن بأكمله.

جدول 1 : تمثيل عينة البحث على المستوى الوطني

	العدد
بلديات الوطن الجزائري	1541
البلديات المختارة (عينة البحث)	152
بلديات منطقة الوسط	48
بلديات منطقة الغرب	42
بلديات منطقة الشرق	45
بلديات منطقة الجنوب	17

ملاحظة: لقد احتفظ بنفس العينة منذ سنة 2002 لأسباب مجهولة وهذا شيء غير منطقي.

ما يميز المسح بالعينة عن المسح الشامل .B.N.M هو أنها تعطي معلومات إحصائية إضافية ودقيقة ويمكن مراقبة عدد الحوادث، كون الاستمارات المستعملة تحتوي على رقم العقد (N° d'acte) أو الحدث وكل بلدية مختارة هي مبحوثة كليا بالنسبة للأربع ظواهر ديموغرافية السالفة الذكر.

يمكن أن نجد نتائج هذا البحث منشورة في كتيب "الديموغرافيا في الجزائر Démographie en Algérie"، لكن للأسف توقف هذا النشر منذ سنة 1992 لأسباب تظل غامضة، لا بأس أن نعرج على بعض نتائج البحث:

الخصوبة Fécondité

- توزيع الولادات حسب عمر الأم
- معدل الخصوبة حسب العمر
- خلف Descendance
- معدل خام للتكاثر Reproduction ومتوسط العمر عند الأمومة
- خلف مستوفى Descendance atteinte حسب عمر الأم
- مماثلة إنجابية Parité حسب العمر الحالي للأم والعمر عند الزواج
- احتمال اتساع الأسرة Probabilité d'agrandissement des familles complètes
- فترة بين توالدية Intervalle inter génésique
- مماثلة إنجابية حسب المستوى التعليمي والحالة الفردية.

الوفاتية Morrtalité

- توزيع الوفيات حسب العمر
- توزيع الوفيات حسب العمر وسبب الوفاة
- بنية الوفيات بالأشهر والأيام

الزواجية Nuptialité

- توزيع الزيجات حسب عمر الزوجين
- متوسط العمر عند الزواج الأول
- متوسط العمر عند الزواج الأول والمستوى التعليمي
- متوسط العمر عند الزواج الأول وزواج الأقارب Consanguinité
- المستوى التعليمي وزواج الأقارب

النقائص واشكالات البحث بالعينة

ملئ الاستمارات الإحصائية تدخل ضمن مهام ضابط الحالة المدنية الذي يفوض عون أو عدة أعوان للقيام بذلك حيث يفترض أن يكونوا أكفاء، وهذا ما يعتقده الجميع للأسف، إلا أن الحقيقة بعيدة كل البعد عن ذلك.

للأسف ملئ الاستمارات الإحصائية لا يتم في وقت التصريح أمام المصرح نفسه، هذا ما ينجم عنه نقص فادح في البيانات المجمعة المعبر عنها بعبارة "بدون تصريح" أو "غير مصرح عليه" بل يتم انطلاقا من السجلات الإدارية الخاصة بكل حدث والتي تفتقر لبعض البيانات الإحصائية مثل: المستوى التعليمي، الحالة الفردية، عدد الأطفال...الخ والتي تتضمنهم استمارة البحث. لذلك لا يمكن أن تكون الإحصاءات المبنية على سجلات الحالة المدنية أبدا أفضل من نوعية البيانات الأساسية المجمعة مباشرة أثناء تصريح الحوادث وأمام المصرح نفسه كما نص عليها القانون.

هناك نقطتان أساسيات تتعلقان بموثوقية الإحصائيات وهما: التمام والتسجيل بنوعيه الحيوي والإحصائي في الوقت المناسب (التصريح)، ولذلك فمن الأساسي التأكد من تسجيل الواقعات بالفعل في الاستمارات الإحصائية أولا قبل تسجيلها في سجلات الحالة المدنية وأن يتم ذلك في حضور المصرح بالحدث كما جاء به القانون وبصورة جيدة ومتقنة.

خصائص التسجيل الاحصائي للوقائع الحيوية في مصلحة الحالة المدنية

الشمولية الجغرافية: حيث أنها تغطي رقعة جغرافية واسعة تمثل البلد كله ابتداء من البلديات فالدوائر فالولايات.
الاجبارية: وذلك بحكم القانون مما يعطيها صفة شرعية خاصة تنعكس على دقتها وتوفرها.
الاستمرارية: مما يجعلها تتفوق بتجددها ودوريتها على بيانات الاحصاء العام للسكان والسكن التي تُجمع كل 10 أو 5 سنوات.
الفورية في التبليغ: حيث يفترض تسجيل الوقائع وإحصاءاتها بشكل فوري وفي الوقت المناسب، فكلما كانت فترة التبليغ قصيرة كلما كانت أكثر دقة وصدق. وتسمح بنشر النتائج في الوقت المحدد.
بدون أي رسوم: حيث أن عملية التصريح مجانية، فضلا على أن عملية التسجيل لا تقوم بها مؤسسة مستقلة وإنما تكون على عاتق مؤسسات حكومية أنشئت لأغراض أخرى كالمستشفيات ومصالح الحالة المدنية بالبلديات والديوان الوطني للإحصائيات بدون تكلفة.

أغراض التسجيل الإحصائي للوقائع الحيوية في مصلحة الحالة المدنية

إنه يلبي حاجات متعددة في شتى الميادين، حيث توفر المصلحة من جراء نظام التسجيل المتبع، كما هائلا من البيانات السكانية الخاصة بمختلف الحوادث الديموغرافية التي وقعت في المجتمع، فهو بذلك يعطي صورة ديناميكية عن الوضع السكاني لأي بلد والتغيرات التي تطرأ عليه باستمرار. وإن تحدثنا عن مجالات استخدام الإحصاءات الحيوية فنجدها عديدة يمكن تلخيص أهمها فيما يلي، على سبيل المثال وليس الحصر:

- اعتمادا على إحصاءات الحركة الطبيعية للسكان، يمكن تحليل الوضع الديموغرافي للسكان بإظهار وقياس الحجم اللحظي الجاري للظاهرة الديموغرافية والتعرف على مستوياتها، وذلك عن طريق حساب مختلف المقاييس أو المؤشرات الديموغرافية كمعدلات الولادات، الوفيات، الزواج...الخ.
- إظهار تطور أحجام الظواهر الديموغرافية خلال أزمنة متعددة، مما يسمح بدراسة تاريخية ديموغرافية للبلاد. مع إمكانية مقارنة مؤشرات هذه الظواهر على الصعيدين الداخلي والخارجي، وعليه معرفة خصائص البنية السكانية لبلد ما بالنسبة لبلدان أخرى وحتى بالنسبة لنفس البلد في أزمنة مختلفة.
- التعرف على الملامح الديموغرافية للمجتمع، أهمها التركيب النوعي والعمري المستخدم في تصميم جداول مثل جدول الوفاتية Table de mortabilité، جدول البقاء أو الحياة Table de survie، جدول الخصوبة Table de fécondité، جدول الزواجية Table de nuptialité، وجدول الطلاقية Table de divortialité ...الخ، هذه الأخيرة تصف وقوع الحادثة الديموغرافية وتوفر بعض مستويات الظاهرة، كمستوى الخصوبة المحدد عادة من معدل الخصوبة الإجمالي أو الكلي Taux globale de fécondité المنبثق من جدول الخصوبة ومستوى الوفاة الذي يحدد توقع الحياة عند الولادة Espérance de vie à la naissance الذي يوفره جدول البقاء.
- إجراء توقعات مستقبلية عن حجم ونمط ومستوى الظواهر الديموغرافية، كإمكانية توقع عدد سكان بلد ما في غير سنوات الإحصاءات العامة للسكان والسكن وإمكانية تقييم بيانات المصادر السكانية الأخرى، كتقييم عدد سكان بلد ما في إحصائيين سكانيين متتاليين.
- انجاز تقديرات للمؤشرات الديموغرافية وإجراء تقييمات ذات صلة بالبرامج التنموية والخدمات واتخاذ القرارات والقيام بالإجراءات المناسبة من أجل تحقيق مشروعات أو برامج الدولة ومؤسساتها. كتقدير عدد السكان البالغين السن القانوني للعمل لتوفير مناصب شغل أو كذلك البالغين سن التمدرس لإنشاء مدارس وتأطيرها.
- دراسة المستوى الصحي للمواطنين، تقويم ومراجعة البرامج الصحية العامة مع وضع خطط جديدة لتغطية احتياجات الجهات الصحية، وتحسين الأحوال الصحية للسكان ومكافحة الأوبئة باستخدام أسباب الوفاة ودرجة انتشار الأمراض والفئة المعرضة للخطر والمشكلات الصحية المتعلقة بالإنجاب كالإجهاض والولادات الميتة. مع تقدير مجتمع النساء المتزوجات في سن الحمل اللاتي يجب أن يستخدمن وسائل تأجيل الحمل، ودرجة نجاحه، ومدى الحاجة إلى الخدمات أثناء وبعد فترة الحمل، وخدمات الأمومة والضمان الاجتماعي، وغيرها، التي تدخل ضمن برنامج تنظيم الأسرة من أجل تحقيق مستوى معين للخصوبة وعناية كاملة بصحة المواليد وأمهاتهم.
- مقاييس الزواج المنبثقة من تسجيل إحصاءات الزواج في الحالة المدنية، تمكن المؤسسات الحكومية من إجراء تخطيط اجتماعي، حيث توفر معلومات عن عدد ونوع وطبيعة الأسر المستجدة، مما يجعل تقدير وتوفير احتياجات أفراد هذه الأخيرة، من مساكن وشغل وتعليم وخدمات عمومية أمرا ممكنا. كما يمكن دراسة العائلات دراسة تاريخية، "في المجتمع المغلق من الممكن التوصل إلى إعادة تركيب العائلات انطلاقا من مصدر الحالة المدنية، وبواسطة هذه العملية ندرك تاريخ

العائلات في بدايتها بفضل زواج الأزواج في تاريخ ما، مثلا تاريخ الإحصاء أو التحقيق، أو ندرك نهاية الزواج حينما يموت أحد الزوجين".

- إحصاءات الطلاق تنير الطريق عن الكثير من المشكلات وأسباب تفكك الرابطة الزواجية لتفادي وقوعها.
- إن البيانات الإحصائية المنبثقة من الحالة المدنية تكون قاعدة لأغلب الأبحاث السكانية المتخصصة كدراسة انتروبولوجية لأسماء المولودين مثلا.
- في الأخير، وفي حالة إصابة النسختين أو السجلين الأصليين للحالة المدنية بالتلف بسبب كارثة طبيعية أو حرب أو أعمال تخريبية، وقصد إعادة إنشاءهما وتعويضهما يمكن الاعتماد على سجلات مصالح الإحصاء أي الاعتماد على الإحصاءات المدونة في استمارات الحالة المدنية الخاصة بالديوان الوطني للإحصائيات على سبيل المثال.

تقويم دقة الاحصاءات الحيوية

- نسبة النوع المعتادة: من المتوقع أن تكون نسبة النوع في حدود 105 من المواليد الذكور الى 100 من المواليد الاناث.
- فحص أنماط المعدلات الديموغرافية المعتادة: بحيث يكون الاختلاف الكبير في هذه الانماط دليل على وجود الاخطاء أو شك في مدى الدقة أو تحول أي انتقال ديموغرافي مفاجئ.
- استخدام بيانات الاحصاء العام للسكان والسكن: من اهم طرق تقويم دقة الاحصاءات الحيوية مقارنتها ببيانات الاحصاءات السكانية.
- استخدام المسح بالعينة: لمعرفة درجة شمولية التسجيلات الحيوية ودقة بياناتها.